

حان وقت تحقيق العدالة المناخية : مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022

في الآونة الأخيرة، بدأت العديد من الأزمات في الظهور أمام أعيننا: وبخاصة داخل القرن الأفريقي، حيث تواجه المجتمعات ظروفًا عصبية شبيهة بالمجاعة نتيجة للجفاف، كذلك تشهد الدول الأوروبية والولايات المتحدة والصين موجات حارة غير مسبوقة، حيث أعلنت مقاطعة جيانغشي بوسط الصين. "إنذار أحمر اللون" لإمدادات المياه في سابقة فريدة من نوعها، فضلاً عن الأعاصير التي تجتاح الولايات المتحدة، والفيضانات في باكستان ونيجيريا وأستراليا وإسبانيا.

هناك ما يزيد عن ثلاثة مليارات شخص يعيشون بالفعل في حالة حرجة للغاية نتيجة التأثير بالمناخ، ويعانون من أزمات حادة متعددة تتطور بشكل خطير نتيجة للتغيرات المناخية، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك حقوقهم كبشر. حدث هذا عندما كان ثلث باكستان تحت الماء في حادثة تاريخية لم يسبق لها مثيل. نحن نعيش عصر الخسائر والأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية. ويجب أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 هو مؤتمر يهدف إلى مساعدة من يعانون من الأزمة المناخية. من الضروري إيضاح أن العمل بالطريقة التي اعتدنا عليها لن يكون له تأثير على الإطلاق، كما أن الوثيرة البطيئة للمفاوضات غير مقبولة على الإطلاق، ولا تتماشى مع الطموحات التي نسعى إليها، فضلاً عن أنها لن تساعد على التحولات العميقة في النظام التي نحتاجها لضمان عالم عادل وآمن مناخياً للأجيال الحالية والمقبلة.

إن سياق تحديات حقوق الإنسان في هذه القمة واسع ومثير للقلق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه نحو تقليص الفضاء المدني وتجاهل حقوق الإنسان الأساسية والاستبداد في جميع أنحاء العالم أخذ في الازدياد. كما أنه من منظور العمل المناخي والعدالة المناخية، من الضروري التأكيد على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هناك عدالة مناخية دون احترام حقوق الإنسان. فجميع التصريحات التي لا تتوافق مع هذا المفهوم هي مجرد كلام في الهواء. لذلك، يجب أن تعكس مناقشات ونتائج مؤتمر حالة التعزيز من حقوق الإنسان وكذلك اتخاذ خطوات ملموسة لحماية تلك الحقوق، الأمر الذي تم إبرازه أيضاً في [التقرير¹ الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التغير المناخي.](#)

ومن غير المقبول على الإطلاق أن يتحمل الأشخاص الأقل مسؤولية والأكثر ضعفاً الجزء الأكبر من عبء الأزمة المناخية وغيرها من الأزمات. حيث يجب أن يكون الإنصاف والعدالة هما أساس المناقشات والنتائج. يجب أن يشارك الأثرياء بنصيبهم العادل. يجب على من تسببوا في ذلك التلوث ان يدفعوا ثمن ما اقترفوه.

إن الثقة في اتفاقية باريس للمناخ تتآكل مع مرور الوقت عاماً بعد عام من التقاعس عن العمل والوعود التي لم يتم الوفاء بها. حيث فشلت الدول الغنية بشكل مستمر في الوفاء بتعهداتها المالية، كما تم استخدام غزو أوكرانيا كذريعة للتراجع عن التزام التخفيف من بعض البلدان. تحتاج جميع الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 إلى استعادة الثقة في الغرض الاساسي من اتفاقية باريس للمناخ، وذلك من خلال إجراء مفاوضات بطريقة تظهر الشعور بخطورة الوضع وتعزيز التضامن حول أزمة المناخ. مما يعني في الأساس تقديم خدمات شاملة بشأن التخفيف، والتكيف، والخسارة والأضرار، والتمويل عبر مساحات القضايا التي تم تأطيرها من خلال مبادئ الإنصاف للاتفاقية والعدالة المناخية وحقوق الإنسان.

حماية الناس والنظم البيئية من أجل العدالة المناخية والمساواة بين الأجيال

¹ (تقرير خاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ (2022))

● كخطوة أولى ومركزية، يجب أن يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 على إيجاد حلول للخسائر والأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، الأمر الذي تم إغفاله لفترة طويلة للغاية. الأمر الذي يبدأ بالموافقة على جدول أعمال موضوعي لمعالجة الخسائر والأضرار المالية كما طلبت مؤخرًا أكثر من 400 منظمة من منظمات المجتمع المدني. ومن هنا أصبح من الضروري أن يصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 قرارًا قويًا لإنشاء مرفق مخصص لتمويل الخسائر والأضرار، ويطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إصدار تقرير فجوة تمويل الخسائر والأضرار كل سنتين للإبلاغ عن إنشاء هذا المرفق. كما يجب أن يقوم المؤتمر أيضًا بتفعيل شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار بشكل هادف.

● بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 نقطة تحول حقيقية للتكيف، الأمر الذي يعني نتائج جوهرية بشأن تمويل عملية التكيف والهدف العالمي الخاص بالتكيف. وفيما يتعلق بتمويل عملية التكيف، نحتاج إلى بند في جدول الأعمال بشأن تنفيذ حصة بنسبة 50 بالمائة ومضاعفة التمويل بالإضافة إلى خطة تنفيذ شفافة تظهر التقدم نحو هدف مضاعفة عام 2025 بشكل منصف. واعتمادًا لمبادئ التكيف بقيادة محلية، يجب أن يكون الهدف العالمي للتكيف (GGA) أيضًا بند دائم في جدول الأعمال، والذي من خلاله، من الممكن تعزيز عملية التكيف التحويلي. ومن الضروري أن يقدم برنامج جلاسكو شرم الشيخ (GlaSS) خطة عمل واضحة حول كيفية تفعيل الهدف العالمي للتكيف بالكامل.

● في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022، تتاح للأطراف أيضًا الفرصة للمضي قدمًا في الرؤى المشتركة على مدار سبع ورش عمل كورونييا المشتركة الثاقبة، وكذلك تقديم الإرشادات الرئيسية لتحسين الجودة ومقدار التمويل المناخي للزراعة وخاصة التكيف. من الضروري للغاية أن توفر المرحلة التالية من مفاوضات كورونييا الزراعية أساسًا لتعميق المناقشات وتوصيات السياسة بشأن البيئة الزراعية، والاستجابة للمساواة بين الجنسين، وهدر الغذاء، وكذلك تمويل عملية التكيف.

● الإجماع العلمي واضح للجميع: إذا فشلت المساعي لحماية التنوع البيولوجي، فليس هناك أدنى شك في فشل العمل المناخي والعكس صحيح. فالعمل المتكامل أمر بالغ الأهمية. خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022، تم الاعتراف رسميًا بالدور الأساسي للتنوع البيولوجي في تحقيق خفض درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية ولكن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الخفض. من الضروري أن تتقدم اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ نحو تحقيق نتائج طموحة للتنوع البيولوجي وتكامل المناخ عبر المفاوضات وبرامج العمل. يجب على مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 تحميل الأطراف المسؤولية عن تنفيذ المبادرات الطبيعية الحالية المتفق عليها في مؤتمر عام 2021 من حيث العمل والنزاهة. يجب أن يتم إعطاء الأولوية للتخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري جنبًا إلى جنب مع حماية واستعادة وتحسين إدارة الكربون والنظم الإيكولوجية الغنية بأنواع من خلال نهج قائم على الحقوق.

الاستغناء التدريجي عن الوقود الأحفوري، ضمان ديمقراطية وأمن الطاقة

● مع الحيد عن المسار الصحيح بشكل واضح عن كل من أهداف التخفيف لعام 2030 والتنفيذ بشكل صحيح، يجب أن تُظهر مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 شعورًا مناسبًا بالخطورة والطموح المعزز. وهذا يعني تقديم نص قرار قوي لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين يتناول إعادة التوافق مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ، مع التفكير في هذا التحدي في عملية التقييم العالمي (GST) وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الجارية، مثل برنامج تخفيف التغير المناخي³ (MWP)، الأمر الذي طالبت به مؤخرًا ما يقرب من 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني⁴.

² رسالة إلى رؤساء الوفود: لموافقة على جدول أعمال موضوعي لمعالجة الخسائر والأضرار المالية : مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي

³ أفكار حول برنامج عمل لتوسيع نطاق التخفيف وتنفيذها بشكل عاجل

⁴ رسالة إلى رؤساء الوفود – تقديم برنامج لتمويل و تخفيف التغير المناخي

● من الضروري أن يستجيب مؤتمر الأطراف السابع والعشرون للتقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) والتقرير التجميعي للاستراتيجيات طويلة الأجل (LTS) في نص القرار وأن يقدم قراراً يذكر الأطراف بأن المساهمات المحددة وطنياً يجب أن تمثل تقدماً، ويجب أن تعكس أعلى طموح ممكن لها، يمكن تحديثها في أي وقت، وأنه ينبغي للأطراف التحقق من أن المساهمات المحددة وطنياً عادلة ومتوافقة مع أحدث التوصيات العلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

● من الضروري أن يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 برنامج طموح ومنصف للحد من التغيرات المناخية. يجب أن يكون برنامج تخفيف التغير المناخي مكماً لضريبة السلع والخدمات، ويجب أن يستند إلى حقوق الملكية والأسهم العادلة ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المعنية (CBDR-RC). كما يجب تعزيز وتوسيع تعهدات القادة التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2021 والتي تظهر تقدماً وتدعو إلى إدراجها في المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات طويلة الأجل.

● يجب على جميع البلدان التخلص بشكل كامل من الطاقة التي تعمل بالفحم، بالإضافة إلى التخلص بشكل تدريجي من النفط والغاز إلى المستويات التي تضمن تحقيق أكثر من 50 بالمائة من مصادر الطاقة الطبيعية والمتجددة الآمنة بحلول عام 2030 بناءً على حقوق الملكية والأسهم العادلة ومبدأ المسؤوليات المشتركة، الأمر الذي تم التأكيد عليه باستمرار من خلال أحدث التحليلات العلمية. كما يجب تحويل التمويل من الصناعات الملوثة إلى استثمارات عملاقة في الطاقة المتجددة والوصول إلى الطاقة النظيفة في البلدان النامية مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا. ومن الضروري أن تتماشى المبادرات المعلنة على الخطوط الجانبية لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 من قبل الدول والمؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك الشركات مع التقدم في تبني مصادر الطاقة المتجددة، وضمان الوصول الشامل إلى الطاقة، وتعزيز أمن الطاقة وسيادتها.

التمويل المناخي

● مع ملاحظة أن التمويل هو عامل تمكين حاسم للعمل المناخي الطموح، يجب على مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 إعادة التأكيد على الحاجة إلى تمويل كافٍ وموسع ومنصف (من حيث النطاق والأدوات) ويتماشى مع العدالة المناخية. لا يمكن أن يكون التمويل لمعالجة أزمة المناخ محفزاً للديون. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعزز مؤتمر الأطراف السابع والعشرون تعريف تمويل المناخ.

● يجب أن نرى أيضاً تقدماً هاماً وعاجلاً في تسليم مبلغ 100 مليار دولار أمريكي في تمويل المناخ الذي طال انتظاره. هذا الرقم، على الرغم من أنه غير كافٍ وظالم لا يزال في غاية الأهمية. يجب على البلدان المتقدمة أن تسد النقص في تقديم 100 مليار دولار في الوقت المحدد من خلال تقديم 100 مليار دولار أمريكي على الأقل في المتوسط بشكل سنوي (أي 600 مليار دولار أمريكي) خلال الفترة 2020-2025 مع تخصيص 50٪ من ذلك المبلغ لعملية التكيف.

● يجب أن تظهر المداورات المستمرة حول الهدف الكمي الجماعي الجديد لتمويل المناخ (NCQG) تقدماً لتحسين النظام الحالي غير العادل وغير المناسب للتمويل المناخي. لا يمكن لـ NCQG تكرار أخطاء الماضي وتصميمها كهدف قائم على الاحتياجات وعلى العلم. بالإضافة إلى أنه يجب على الأطراف أن تقرر وضع بند في جدول الأعمال بشأن مواعيد التدفقات المالية بموجب المادة 2.1 ج من اتفاقية باريس للمناخ.

التنفيذ المدفوع بالناس والمساءلة بخصوص الإجراءات المناخية

● مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 هو نقطة انطلاق هامة لتقييم التقدم العالمي للأهداف المتفق عليها (GST) في الطريق إلى استنتاجاته السياسية النهائية في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2023. و يجب أن تعمل الأطراف ومسؤولي مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 و 2023 معاً في شرم الشيخ، عبر مجموعة الاتصال المشتركة، لتقديم نص قرار مؤتمر 2022 لمعالجة الفجوة العميقة لما نطمح إليه. يجب أن يضمن مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 حواراً تقنياً شاملاً وموجهاً للنقاش ومنصفاً بشأن ضريبة السلع والخدمات وتقديم نص قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 الذي يحدد خطة عمل جلوبال ستوك تيك لعام 2023. ولذلك يجب على مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022:

- الإشارة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2023 سيحتاج إلى تحديد مسارات للأمام لسد الفجوات في 3 مجالات رئيسية مغلفة في نهج قائم على الاحتياجات وتتمثل في: التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وانتقال الطاقة؛ حماية النظم الإيكولوجية واستعادتها وإدارتها؛ التمويل (التخفيف والتكيف والخسارة والأضرار) ؛
- الإشارة إلى الاستعداد لوضع قرار / إعلان نهائي في عام 2023 بشأن كيفية إلزام الأطراف بالنظر في النقاط التالية لتحسين العمل المناخي بحلول عام 2025 ؛
- تكليف المسؤولين رفيعي المستوى بتطوير شكل مخصص لتقييم العمل المناخي غير الحكومي.

● نظراً لأنه تم الانتهاء من كتاب القواعد في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2021، وكانت البلدان في مرحلة التنفيذ، يجب أن يضمن مؤتمر عام 2022 دعم بناء القدرات الكافي والفعال للشفافية من أجل التنفيذ الكامل لإطار الشفافية المعزز وضمن تطبيقه بشكل متسق. كما يجب على الأطراف أن توافق على السماح بالطلب الطوعي لاستعراضات الخبراء التقنيين للمعلومات المبلغ عنها بشأن تأثيرات تغير المناخ وكيفية التكيف معها.

● سيشهد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2023 أيضاً اعتماد العمل الجديد لبرنامج تعزيز المناخ (ACE). من الضروري أن تركز جميع الأنشطة في إطار خطة العمل على حقوق الإنسان وأن تسمح بالمشاركة الهادفة. وذلك يتضمن توفير المعلومات في أشكال يسهل الوصول إليها، عن منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين تعد مساهمتهم ضرورية للنهوض بالركائز الست لبرنامج تعزيز المناخ على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي. كما يجب أن تدرك الحاجة الماسة لحماية المدافعين عن البيئة.

● من الضروري أن يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي على توفير مساحة على طاولة صنع القرار للأشخاص الأكثر تضرراً. نظراً لأننا نرى الانكماش المقلق للمساحة المدنية، كما يجب أن يعمل المؤتمر وجميع مؤتمرات الأطراف الأخرى على دعم وتمكين المشاركة الهادفة للمجتمع المدني. فهدفهم الوجودي يتمثل بشكل أساسي في تقديم الخدمات للناس.

● كون المؤتمر يدور بشكل أساسي حول نقاط الضعف - يجب أن يسعى مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 إلى رفع مستوى الطموح وتسريع العمل على العدالة المناخية والمساواة بين الجنسين في تنفيذ اتفاقية باريس للمناخ، عبر جميع مسارات العمل. كما أوضح المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان وتغير المناخ أنه يجب على الأطراف إنشاء عملية لمراجعة وتحسين خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي، للاتفاق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2023.

● أخيراً، لا ينبغي أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي مجرد مؤسسة. بالنظر إلى ما هو قادم، يجب أن تتضمن عملية اختيار البلدان التي يحق لها استضافة هذا المؤتمر الهام، تطوير الآليات التي تضمن حقوق الناس ورفاههم من منظور حقوق الوصول. إن إدراج بروتوكول لتقييم المخاطر والتدابير الوقائية لتمكين المشاركة الآمنة والفعالة للجمهور في اختيار البلدان المضيفة يمكن أن يضمن ضمان الحد الأدنى من الشروط للمشاركة الفعالة. وتماشياً مع ما يحاول مؤتمر الأطراف تحقيقه، يجب على الدول الراغبة في استضافة المؤتمر إظهار التزامها بحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق التحولات النظامية العميقة اللازمة لمعالجة الأزمات المتعددة التي نواجهها إلا من خلال التغيير التحويلي الذي يركز على معالجة الأنظمة والعلاقات المعطلة مع معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية. في عالم من الموارد المحدودة، يجب أن نتحدى نماذج النمو التي تستند إلى وجهة نظر رأسمالية للعالم وأن نحمل الدول مسؤولية احترام وتعزيز ومراعاة التزامات كل منها بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال، والمساواة بين الأجيال، عند اتخاذ العمل لمعالجة التغير المناخي.

نحن الشعب ونمتلك السلطة
معاً نحن أقوى